حديث المساء

تأديب . . .

ليس من شك فى أن أظهر ما يمتاز به الانسان من العيب والنقص ، إن صح أن يمتاز بالعيب والنقص ، هو أنه لا يحسن قراءة الغيب ، ولا التنبؤ بما يستتر فى ضمير الايام والليالى من الحوادث والخطوب . فلو قد برىء الانسان من هذا العيب ، ولو قد ارتفع الانسان عن هذا النقص ، ولو قد اتيح له أن لا يتم يومًا الا وهو عالم بما سيستقبله به الغد لتجنب شرًا كثيرًا ، ولا تقى من الاهوال والكوارث أشكالاً وألوانا .

وأنا أملى هذه المقدمة الموجزة لهذا الفصل الموجز رثاء لاخواننا وأصدقائنا وأساتذتنا ، فهم خليقون بالرثاء ، وهم خليقون بالعطف ، وهم خليقون بالرحمة تفيض بها عليهم قلوب الاخيار . وليس من الضرورى أن يكون الناس جميعًا قضاة يلومون المسىء اذا أساء ويعاقبون المسرف اذا أسرف على نفسه أو على الناس ، بل من الخير أن يكون منهم القضاة الذين يحملون كتب الاخلاق فيقيسون أعمال الناس ، بهذه المقاييس الخلقية ، يحمدون منها ما يستحق الحمد ويذمون منها ما يستحق الذم ، وان يكون منهم الرحماء الاخيار الذين يرحمون المسىء ويعطفون عليه ، ويعزونه لاعن اساءته وحدها ، بل عن آثارها أيضًا . وأنا أريد أن أكون من هؤلاء . وأن أعزى اخواننا وأصدقاءنا وأساتذتنا المحامين عن هذا الذنب العظيم الذى اقترفوه وعن هذه الآثار الخطيرة التى يتعرضون لها ، فهم قد اقترفوا ذنبًا عظيما ، وهم معرضون لعقاب عظيم . ولولا انهم لم يمنحوا القدرة على التنبؤ بالغيب والقراءة فى ضمير الايام لما اقترفوا هذا الذنب ، ولما تعرضوا لهذا العقاب .

فأما الذنب فهو انتخابهم للاستاذ مكرم نقيبًا لهم ، وأما العقاب فهو هذه الأهوال التى تصب عليهم صبًا منذ أشهر ، ولو أن الله فتح عليهم ، وألهمهم العلم بما سيكون لثابوا الى رشدهم ، ولآثروا القصد والاعتدال ، ولكرهوا أن يلقوا بأنفسهم فى أفواه الاسود . والاسود بالطبع هم الوزراء ، الذين يريدون فيما يظهر أن يأكلوا هؤلاء المحامين المساكين أكلا ، ويهضموهم هضما ، ويردوهم الى ما ينبغى لهم من التواضع ويصرفوهم عما أمعنوا فيه من الكبرياء . لو أن المحامين قرأوا فى ضمير الايام لأعرضوا عن مكرم ، بل لو أن مكرمًا نفسه قرأ فى ضمير الايام لأعرض عن نفسه ولضن بها وبزملائه على هذه الاهوال

الجسام التى لا طاقة لهم بها ، ولا قدرة لهم على احتمالها . أنظر اليهم لم يكادوا يفكرون فى انتخاب مكرم حتى جاءهم النذير ، وأى نذير؟ وحتى انتهى اليهم التحذير ، وأى تحذير؟ ولكنهم غرتهم أنفسهم ، وظنوا بالوزارة الظنون وقدروا أن تدير الوزارة ليس إلا تخويفًا ، وأن تحذير الوزارة ليس إلا إرهاباً ، وانهم يستطيعون أن ينهوا ما بدأوا فيه دون أن ينالهم مكروه . فمضوا إلى ما أرادوا ، وأتموا ما بدأوا ، ولكنهم لم يكادوا يفرغون من الانتخاب حتى زلزلت تحتهم الارض ، واضطربت فوقهم السماء ، وعصفت من حولهم الريح ، واذا قانون يهيأ ثم يقدم ثم يدرس ثم يصدر . كل ذلك فى أقصر وقت وأسرعه . والغريب ان هؤلاء المحامين الذين لا يقرأون الغيب ولا يتنبأون بما فى ضمير الايام لم يخافوا من هذا الزلزال ، ولم يراعوا من هذا الاضطراب ، ولم يضطربوا من هذه العواصف ، ولم يزيدوا على أن اعتقدوا أن الوزارة تداعبهم وتلاعبهم ، وتصطنع معهم فنًا من هذه الفنون التى يستعان بها على إنفاق الوقت وتسرية الهم ، وتسلية النفوس . فاجتمعوا - ويا ليتهم ما اجتمعوا - وقرروا - ويا ليتهم ما قرروا - أن القانون الذى صدر لا يلزمهم ، لأنه مخالف للدستور . وأنهم لذلك لا يذعنون له ، ولا ينفذونه ، لأنهم حماة العدل ، والذادة عنه ، فلا ينبغى لهم أن يذعنوا للجور . ثم اتفقوا - ويا ليتهم لم يتفقوا - على أن انتخابهم الأول صحيح ، وعلى أنهم ليسوا فى حاجة الى انتخاب جديد . وعلى أن مكرما ما زال لهم نقيبًا ، بعد صدور القانون ، كما كان لهم نقيبًا قبل صدور القانون . هنالك زلزلت الارض زلزالا مضاعفًا ، واضطربت السماء اضطرابا مضاعفًا ، وعصفت الريح عصفًا مضاعفًا . ولست فى هذا مازحا ولا مسرفا ، فاذا كان قانون واحد تزلزل له الارض وتضطرب له السماء ، وتعصف له الريح مرة ، فان قانونين اثنين تزلزل لهما الارض ، وتضطرب لهما السماء وتعصف لهما الريح مرتين .

وكانت وزارة الحقانية قد هيأت قانونين . أحدهما يحل النقابة فورًا ، والاخر ينظم أمور المحامين الى أبد الآبدين ودهر الداهرين ، والى أن يرث الله الارض ومن عليها . فلا غرابة فى أن تضاعف زلزلة الارض ، واضطراب السماء ، وزعزعة الريح

وكانت هذه الحوادث الجسام ، خطيرة مروعة ، حتى شغلت الوزارة نفسها عن كثير من الامر ، وحتى خدعت الوزارة نفسها عن كثير من الامر أيضًا . فظنت الوزارة انها حلت أزمة المحاكم المختلطة ، مع انها لم تحلها ، وانها زادتها تعقيدًا ، وليس لهذا مصدر إلا هذه العواصف والزلازل التى أثيرت حول المحامين

ثم ينتهى القانونان الى مجلس الوزراء ، فتبارك الله الذى يستطيع أن يرد المغضب الى الحلم ، والقادر الى العفو ، والقاسى الى الرحمة . وتبارك الله الذى ألهم مجلس الوزراء أن يهمل أحد القانونين ويكتفى بقانون واحد يدرسه ، ويقره ، ويتهيأ لتقديمه الى البرلمان . ومع ذلك فلو عرف المحامون ما كانت تضمره لهم الايام لما تعرضوا لهول هذا القانون الجديد

فالقانون الجديد هائل حقًا ، مروع حقًا ، لست أدرى كيف ينام المحامون ليلهم أو بعض ليلهم ، وكيف يفرغ المحامون لقضايهم بعد أن عرفوا بعض ما جاء فيه . وما ظنك بقانون يريد أن يحظر على المحامين أن يشتغلوا بالصحافة . يريد أن يحظر عليهم أن يكونوا رؤساء تحرير ، أو محررين مأجورين فى الصحف السياسية . أتظن أن مثل هذا القانون يمكن الصبر عليه أو يمكن أن تنام معه الجفون؟ المحامون يقصون عن الصحافة السياسية فى القرن العشرين . أليس هذا من أطرف وأظرف ما عرف الناس ، بلى . وظرفه وطرافته هما اللذان دفعا وزارتنا اليه . فوزارتنا لا تحب أن تكون كغيرها من الوزارات ، ولا أن تكون مصر كغيرها من البلاد ، وانما هى وزارة ممتازة ، لبلد ممتاز ، واذن فكل ما يصدر عنها يجب أن يمتاز . أما فى البلاد الاخرى فالناس يحرصون على أن يكون الصحفيون من المحامين لانهم يعرفون الفقه ، والقانون ، ويستطيعون بهذه المعرفة أن يجنبوا الصحف مواطن الزلل فيما تأتى وما تقول . وأما فى مصر فيجب أن يبعد المحامون عن الصحافة لان الصحافة يجب أن تزل دائما ، وهى اذا زلت تعرضت للعقاب ، وما قيمة الصحافة اذا لم تتعرض للعقاب؟ والصحفيون قوم يريدون أن يمتازوا ، وأى امتياز يشبه العقاب والتعرض له فى الصباح والمساء .

وأمر هذا القانون أظرف من هذا كله وأطرف ، فهو لا يحظر الصحافة وحدها على المحامين ، وانما يكاد يحظر معها السياسة نفسها ، فليس ينبغى أن تعنى نقابة المحامين بالسياسة ، فان فعلت عوقبت بالحل ، وأى حل؟ حل سيهبط عليها من مجلس الوزراء! ومعنى ذلك أن مجلس الوزراء وهو هيئة سياسية قبل كل شىء هو الذى يقضى فى أن النقابة قد اشتغلت أو لم تشتغل بالسياسة . يقضى فى ذلك لا مرد لقضائه ، ويحكم فى ذلك لامعقب لحكمه ، ويكفى أن تأتى النقابة عملا يخالف ميل مجلس الوزراء لتكون مشتغلة بالسياسة فتحل . ويكفى أن تنتخب النقابة رجلا لا يعجب مجلس

الوزراء كمكرم مثلا لتكون مشتغلة بالسياسة فتحل . ويستتبع ذلك فى أغلب الظن أن يخصص للمحامين ونقابتهم مكتب أو قلم أو مصلحة فى وزارة الحقانية أو فى مجلس الوزراء لتتبين الوزارة دائما ان النقابة مشتغلة بالسياسة أو غير مشتغلة بالسياسة . أرأيت أن المحامين لم يكونوا يقدرون ما كان ينتظرهم من الشر حين خالفوا عن أمر الوزارة وأبوا أن يقدموا لها الطاعة والاذعان ، فليذوقوا الان هذه الثمرات الحلوة لتلك الكرامة المرة التى آثروها وحرصوا عليها ، كأن الناس لا يستطيعون أن يعيشوا الا اذا كانوا كراما ، وكأن الناس لا يستطيعون أن يعيشوا الا اذا كانوا أعزاء ، ما أشد حرص المحامين على القديم وميلهم الى المحافظة وزهدهم فى التجديد . الكرامة والعزة واباء الضيم ، وحرية الرأى واستقلال الضمير ، كل هذا كلام يكثر المحامون منه ، ويسرف المحامون فيه كأنهم لايعلمون انه أصبح من حق التاريخ ، وأنه أصبح لا يلائم ظروف الزمان والمكان كما يقول النحويون ، فليستمتعوا الآن بكرامتهم فيسصبحون ان شاء الله بعد صدور القانون أشبه الناس بالطلاب والتلاميذ ، يبعدون عن الصحافة ويحمون من سر السياسة ، وتشتد الرقابة عليهم فيما يقولون وما يعملون . ومن يدرى لعل الله يرزقهم بوزير تقاليد يغلق لهم ناديهم ويختمه بالشمع الاحمر كما فعل وزير التقاليد بطلاب الجامعة ونادى طلاب الجامعة .

ليت المحامين استشارونى قبل أن يقدموا على ما أقدموا عليه ، اذن لنصحت لهم بالاذعان المطلق والطاعة التى لا حد لها فنحن نعيش فى أيام لاتستقيم فيها الحياة ولاتطمئن فيها النفوس ، ولا تستقر فيها القلوب بين الجنوب الا اذا اتخذنا الاذعان المطلق والطاعة التى لا حد لها قاعدة لا أقول للقول والعمل وحدهما ، بل للتفكير أيضًا . ولكن المحامين لم يستشيرونى فليس لهم منى إلا ما أملك ، وهو أن أرحمهم وأرثى لهم وأعطف عليهم وأتمنى أن يوفقوا منذ اليوم الى ما لم يوفقوا إليه من قبل ، الى هذه النعمة التى لا تشبهها نعمة وهى نعمة الطاعة والاذعان .

طه حسين

(★) كوكب الشرق ، ١٩ إبريل سنة ١٩٣٤ .